

تصعيد حوثي في البيضاء وأبين يتزامن مع لقاءات المبعوث الأممي في الرياض

حظر تجوال في حضرموت والمجلس الانتقالي يعلن حالة الطوارئ



مأرب ورقة الضغط الحوثي

المنطقة الغنية بالنفط أن تعزز الموقف التفاوضي للحوثيين في محادثات السلام. وعزت مصادر سياسية يمنية التصعيد العسكري الحوثي على أكثر من جبهة، إلى الضغط على الوسطاء الدوليين والحكومة اليمنية قبل الدخول في أي مفاوضات سلام.

محافظة البيضاء

- تقسم إلى عشرين مديرية
- تحدها مأرب وشبوة وأبين ولحج والضالع
- تبعد عن صنعاء 268 كم

ويأتي القتال على أكثر من جبهة، بينما يقوم المبعوث الأممي الجديد لليمن هانس غروندبرغ حاليا بزيارته الأولى للرياض منذ توليه منصبه. وحذر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، خلال لقاء غروندبرغ في الرياض الخميس، من استمرار المماطلة الحوثية في الاستجابة لدعوات المجتمع الدولي للوصول إلى سلام دائم وعادل في اليمن. كما أكد الرئيس اليمني تقديم الدعم الكامل للمبعوث وتسهيل مهامه للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار.

القوات الحكومية في مواجهات مع الحوثيين في مناطق تابعة لمحافظة البيضاء خلال الساعات الـ24 الماضية، مشبورا إلى مقتل "ثلاثين حوثيا في تلك المعارك وفي غارات جوية".

وأكد مصدر عسكري آخر هذه الأرقام، ونادرا ما يعلن المتمردون الخسائر في صفوفهم. كما شن الحوثيون هجوما ظهر الأربعاء على الجهة الشرقية من عقبة المحلل الجبلية في مديرية لودر شمالي شرق محافظة أبين، جنوبي اليمن.

وتصدى رجال القبائل والمقاومة الشعبية للهجوم الحوثي، فيما قال الهاون مناطق تضم تجمعات مدنية قرب السلسلة الجبلية. ونجا الشيخ القبلي والقيادي البارز في المقاومة الشعبية علي بن حسن بن غريب الشبواني من محاولة اغتيال استهدفته بتفجير سيارة مفخخة على الخط الدولي بين العبر ومارب.

وسبق أن استهدف الحوثيون منزل بن غريب بصاروخين، لكنه نجا من كل تلك الحوادث.

وصعد الحوثيون عملياتهم العسكرية للسيطرة على مأرب، آخر المعاقل الشمالية للحكومة، ومن شأن السيطرة على هذه

المعيشية والخدمات الأساسية وتدهور العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. ولم تصدر الحكومة الشرعية أي تعليق رسمي حتى اليوم بشأن هذه الاحتجاجات، بعد إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي حالة الطوارئ.

واستثمر الحوثيون الإرباك داخل قوات الحكومة اليمنية والخلافات مع المجلس الانتقالي الجنوبي فضلا عن الاحتجاجات الشعبية، وشنوا هجوما على محافظة البيضاء وسط اليمن، في خضم معركة جارية للسيطرة على مأرب، معقل الحكومة الأخير شمال اليمن.

وسيطر الحوثيون الأربعاء على مركز مديرية الصومعة، آخر معاقل القوات الحكومية في محافظة البيضاء، بعد مواجهات مع القوات الحكومية.

وعزا مصدر عسكري حكومي تقدم الحوثيين إلى قلة الدعم والإسناد اللذين يعاني منهما الجيش الوطني في مديرية الصومعة، معتبرا أنها "تعرضت لخذلان ومؤامرة".

وأعلن عن مقتل خمسين مقاتلا من القوات الموالية للحكومة والمتمردين الحوثيين في المواجهات للسيطرة على البيضاء.

وقال مصدر عسكري في القوات الحكومية "قتل عقيد و19 آخرون من

سيطر المتمردون الحوثيون على آخر معاقل القوات الحكومية في محافظة البيضاء، فيما يواصلون هجمات مكثفة على مأرب وأبين مستغلين الخلاف المتصاعد بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية، فضلا عن الاحتجاجات الشعبية في محافظات الجنوب المطالبة بتحسين الخدمات بعد انهيار قيمة الريال.

● عدن - تصاعدت المواجهات بين المتمردين الحوثيين والقوات الحكومية اليمنية على أكثر من جبهة، في وقت يواصل المبعوثان الأمريكي تيم ليندركينغ والأممي هانس غروندبرغ لقاءات مكثفة مع كبار المسؤولين في الحكومة اليمنية في العاصمة السعودية الرياض. وشن الحوثيون هجمات مكثفة على محافظات البيضاء وأبين تزامنا مع احتجاجات شعبية غاضبة في معظم مديريات محافظة عدن، بسبب تردي الخدمات وتدهور الاقتصاد وانهيار الريال.

وأعلن المجلس الانتقالي الجنوبي حالة الطوارئ في جميع المحافظات الجنوبية لمواجهة تقدم مسلحي جماعة الحوثي.

وقال رئيس المجلس الانتقالي عبدروس الزبيدي، في كلمة بثتها قناة "المستقلة" التابعة للمجلس، "نعلن حالة الطوارئ على امتداد كل محافظات الجنوب، ابتداء من الأربعاء".

ودعا القوات المسلحة الجنوبية وكل تشكيلاتها إلى رفع الجاهزية القتالية وحالة الاستنفار إلى أقصى درجة "والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه زعزعة الأمن والاستقرار وإثارة البلبله والقلق"، في إشارة إلى الاحتجاجات والعصيان المدني اللذين تشهدهما مدن الجنوب بعد تردي الخدمات وانهيار قيمة العملة. وأقر محافظ حضرموت قائد المنطقة العسكرية الثانية اللواء الركن فرج سالمين البحسني حظر تجوال جزئي في المحافظة ابتداء من مساء الخميس، في مواجهة ما وصفه بـ"أعمال شغب وتخريب وفوضى".

وتستمر الاحتجاجات الشعبية في محافظتي حضرموت وعدن لليوم الثالث على التوالي، تنديدا بتردي الأوضاع

حملات انتخابية مقابل دعوات لمقاطعة انتخابات الشورى القطري

● الدوحة - تصاعدت المطالب الشعبية في قطر لمقاطعة انتخابات مجلس الشورى المؤمل إجراؤها في الثاني من أكتوبر، مع بدء الحملات الانتخابية الأربعاء. وازدادت التعليقات على هاشتاغ الشعب يقاطع انتخابات الشورى على تويتر، المنصة المفضلة للقطريين على مواقع التواصل، في مقابل دعاية انتخابية تقليدية من قبل المرشحين.

وتستمر الفترة المخصصة للدعاية أسبوعين، بحسب وزارة الداخلية القطرية. ويأتي بدء الحملات الانتخابية مع نشر الكتشف الأولية التي ضمت 284 مرشحا بينهم 28 امرأة موزعين على ثلاثين دائرة انتخابية، سيتنافسون على ثلاثين مقعداً في مجلس الشورى. إلا أن وزير العدل القطري الأسبق والمرشح حسن عبدالله غانم المعاضيد، ضمن مقعده في المجلس بالتركية قبل عملية التصويت لعدم وجود منافس له في الدائرة الانتخابية.

وأثار قانون الانتخابات الذي اقره أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، جدلا داخل المجتمع القطري بعد إقصائه لقبائل قطرية.



حسن عبدالله غانم المعاضيد ضمن مقعده في الشورى قبل إجراء الانتخابات

ويحق فقط لأحفاد القطريين الذين كانوا مواطنين عام 1930 التصويت والترشح، ما يعني استبعاد بعض أفراد العائلات المجنسة منذ ذلك العام.

ومن بين الذين يواجهون الاستبعاد من العملية الانتخابية بعض أفراد قبيلة آل مرة، وهو ما أثار جدلا داخل قطر امتد إلى فروع القبيلة في السعودية.

واقترح خبراء أن يكون ممثلو المجموعات المستبعدة من بين الـ15 الذين يعينهم الأمير بشكل مباشر.

وسيجتاح مجلس الشورى الجديد المنتخب إلى غالبية كبيرة جدا لتعديل قانون الأهلية للترشح ليشمل العائلات القطرية المجنسة.

وترى الباحثة في معهد المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية تشينزيا بيانكو أن في قضية قبيلة آل مرة ما يستحق الاهتمام فعلا باعتبار أن هذه القبيلة العريقة مهددة بالاستبعاد من المناسبة الانتخابية النادرة في قطر. وقالت بيانكو لوكالة الصحافة الفرنسية "هذه قضية يواجهها القطريون

مدونة السلوك الانتخابي أضعف من الصمود أمام «الأموال القذرة» في الانتخابات العراقية

على الجانب الآخر تواجه الانتخابات العراقية عزوفا شعبيا متوقعا بعد فقدان الشارع العراقي للثقة بالقوى السياسية التي أعادت تدوير نفس الوجوه المتهمه بالفساد والفشل السياسي. وعزا الناشط المدني علاء الكوفي العزوف عن المشاركة في الانتخابات إلى أن القانون الانتخابي "تم الترويج له من قبل جهة سياسية ميليشياوية لخدمة مصالحها"، فضلا عن هدر المال العام من قبل المرشحين ممن هم في الوزارات للترويج لأنفسهم.

وقال مدير مركز عشتار لدعم الديمقراطية محمد علوية أن هناك مخاوف كبيرة لدى مراقبي الشأن السياسي تتعلق بنفوذ أحزاب عديدة وسيطرتها على العديد من مراكز النفوذ، بما يؤدي إلى فقدان المنافسة العادلة.

وأضاف علوية في تصريح لشبكة "روداو" أن "هناك سلاحا سياسيا موجودا ومالا سياسيا موجودا، جميع هذه العوامل تشكل هواجس للقوى الداعمة للتغيير وانتقال البلد نحو الأفضل".

غير أن الحسن قيس عضو لجنة المراقبين الوليين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عبّر عن ثقته بأن يكون وجود 240 مراقبا من العديد من السفارات والمنظمات المهتمة بالشأن الانتخابي، عاملا مساعدا على نزاهتها.

وقالت المتحدثة باسم المفوضية نبراس أبوسودة إن "المفوضية تسلمت ست شكوى خلال الفترة الدعائية للانتخابات، تتضمن اعتداءات على دعايات مرشحين آخرين من خلال التمزيق والإتلاف، فضلا عن استخدام المال العام".



وعزت المرشحة نهال الشمري عن محافظة بغداد الابتزاز والتهديدات اللذين يمارسان على المرشحات، إلى خشية القوى السياسية المستحوذة على المشهد منذ سنوات من كوتا النساء في البرلمان العراقي.

إلا أن أشواق كريم عضو مجلس النواب العراقي عن تحالف الفتح الذي يجمع الميليشيات الولائية المدعومة من إيران، تردعت بأن تمزيق صور المرشحين وحرقتها يحدثان في كل انتخابات.

وقال "لا خيار أمام العراقيين سوى الانتخابات، ويجب أن نتعاطى مع نتائجها بحسن نية وأن الحكومة لن تتحاذر إلا لإرادة الناخبين". ودعا الكاظمي إلى "ضرورة التعاطي مع نتائج الانتخابات، وأماننا جميعا مسؤولية في الخدمة العامة، وعدم تكرار الأخطاء الماضية".

ومع تأكيد قادة وممثلي القوى السياسية ضرورة الالتزام بمدونة السلوك الانتخابية، إلا أن الشكوك والمخاوف وعدم الثقة بنزاهة الانتخابات تتصاعد في الشارع العراقي، خصوصا عند المرشحين المستقلين.

وأكد المرشح المستقل نائر الزبيدي أن تمزيق بعض اللافتات للمرشحين وخاصة المستقلين منهم سببه فقدان بعض الجهات لقاعدتها الجماهيرية، مشددا على ضرورة تنفيذ القرار الذي أصدره مجلس القضاء والقاضي بمعاينة من يتعمد الاعتداء على صور المرشحين أو برامجهم المنشورة. وتعاني المرشحات من النساء من عمليات ابتزاز وتشويه وتلفيق معلومات شخصية في معارك قذرة تقودها كتل وميليشيات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وكشفت المفوضية العليا للانتخابات عن تسجيلها عددا من الخروقات التي تتعلق بالعملية الانتخابية، مؤكدة أنه سيتم اتخاذ إجراءات عقابية بشأنها.

القواعد الواجب الالتزام بها من قبل الأحزاب السياسية العراقية خلال العملية الانتخابية، من أجل الحفاظ على سلامتها ونزاهتها وإجرائها بشكل سليم. كما أكدت المدونة على تجنب الصراخات وزيادة الدعم الجماهيري للممارسة الانتخابية، وحماية المرشحين وتكافؤ الفرص، على أن تطرح المدونة للنقاش العام والفعاليات الاجتماعية، وفي كل المحافظات من أجل ترصين العملية الانتخابية.

ومن المقرر أن يشارك في الانتخابات 110 حزب سياسي و22 تحالفا انتخابيا، وقامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بدعوة 76 سفارة ومنظمة أجنبية لمراقبة العملية الانتخابية.

وقال الرئيس العراقي برهم صالح إن هذه الانتخابات مفصلية وتاريخية، وتستند على قرار وطني بإجرائها مبكرا من أجل تجاوز الأزمة السياسية التي يشهدها البلد.

وأضاف إن العملية الانتخابية تمثل فرصة تاريخية وثمينة لتقويم المسار وتصحيح المسيرة والانطلاق نحو مشروع الإصلاح الحقيقي الذي يلبي للعراقيين طموحاتهم وتطلّعهم إلى حياة كريمة.

من جانبه أكد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي أن المدونة وثيقة مهمة وتستحق الدعم والإسناد، وهي وثيقة ضمير يجب أن نلتزم بها جميعا.

العراق جينين هينيس بلاسخرات. إلا أن مرشحين مستقلين وسياسيين وإعلاميين عراقيين وصفوا المدونة بـ"إجراء متفائل أكثر مما ينبغي". وقالوا إن الأيام القريبة الماضية كشفت عن سلوكيات لا أخلاقية تمثلت بالتسقيط الشخصي بين المرشحين واستخدام المال القذر في شراء البطاقات الانتخابية، إضافة إلى قيام كتل كبيرة بدفع مبالغ إلى شيوخ عشاير بغية ضمان أصوات أبناء العشيرة.

ونصت وثيقة السلوك الانتخابي المقدمة من رئاسة الجمهورية على

● بغداد - دفع الرئيس العراقي برهم صالح مع رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي قادة الكتل الانتخابية إلى التوقيع على مدونة سلوك انتخابي بغية تأمين الفرص المتكافئة للمرشحين والمحافظة على سلمية الانتخابات البرلمانية ونزاهتها والمؤمل إجراؤها في العاشر من أكتوبر المقبل.

ومع اشتراك جميع قادة الكتل والتحالفات في التوقيع على المدونة بحضور رئيس وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والممثلة الخاصة للأمم العام لسلام المتحدة في



نزاهة مقلوبة